في فلسطين)[٢٦٢]. وهذا تجلى أكثر ما تجلى في فرض القوانين العسكرية وملاحقة المقاومة وبناء المستعمرات اليهودية في إطار رؤية إستراتيجية لتنفيذ تطهير عرقي للفلسطينيين وتهويد فلسطين. ويسوق الدكتور سمارة السياسة الإسرائيلية في الضفة وغزة على النحو التالي:

١. الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض ٢. تدمير القاعدة الإنتاجية وإغلاق فرص النمو ٣. التبديد الطبقي من خلال امتصاص وربط كل طبقة على حدة بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي واستغلال مضاعف لليد العاملة الفلسطينية (فائض إنتاج العامل وفائض من تدني الأجرة وفائض عدم تأمين ضمانات وفائض من خلال اضطرار الفلسطيني لاستهلاك السلع الإسرائيلية) ناهيكم عن الضرائب المتنوعة. ٤. تقويض الثقافة الوطنية ٥. إدخال رأسمال إسرائيلي في الهيكل العظمي للاقتصاد الفلسطيني ٦. تهجير أكبر عدد من الفلسطينيين ٧. استغلال ونهب الموارد الخام. وصولاً إلى تدمير التماسك الوطني الفلسطيني وتدمير الهيكل الطبقي)[٢٦٣]

والسياسة الإسرائيلية العنصرية لم تعترف بالفلسطيني وحقوقه وقد استمرأت النظر له والتعامل معه بدونية وإذلال، ولمقاومته كإرهاب، لا يجدي معه إلا القوة والتحقير اليومي.

وبالتالي أدارت ظهرها «للشرعية الدولية» التي تجسدت في قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الصادر في ٢٢/تشرين ثانٍ/٦٧ والذي نص على (عدم جواز الاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب وسحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين) استمراراً لرفضها القرار ١٨١ والقرار ١٩٤ وو.. فكل هذه القرارات وسواها، وإن كانت لا تلامس الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، لم تجد سوى الاستخفاف من إسرائيل، بما عزز من قناعة منظمة التحرير أن إسرائيل كيان عنصري وأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح المسلح.

والشعب الفلسطيني في الضفة وغزة بفعل الحرب والنزوح تقلص من مليون وربع المليون إلا ثلاثة أرباع مليون عام ١٩٦٧.

ورغم الاحتلال العسكري التنكيلي وبؤس الأوضاع الفلسطينية (كان من الطبيعي أن يجري إلحاق ومحوطة اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، ليس عن طريق القوة وحسب بل التبادل اللامتكافئ أيضاً.. وليس غريباً أن يكون ٩٠٪ من واردات المناطق الفلسطينية من السوق

---

٢٦٢) د. تراكي، ليزا. مجموعة مؤلفين. الحياة تحت الاحتلال (٢٠٠٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٢٢

٢٦٣) د. سمارة، المرجع السابق. ص٢٥، ٢٦، ٢٠٧